الانتخابات الألمانية وترتيب الأولويات

إعداد
إسلام الأبجي

إن الانتخابات الألمانية التى دارت رحاها فى شهر سبتمبر لتحديد الحزب الفائز بأغلبية حاسمة فى الانتخابات والذى سيتحدد بمقتضاها اختيار شخصية المستشار الألماني فى الفترة القادمة رئيساً عن الحزب الفائز قد اختلفت هذه المرة عن المرات السابقة من حيث التباين الواضح فى البرامج الحزبية والتى تقدم بها كل حزب لخوض المعركة الانتخابية فى وقت فرضت المشاكل الألمانية نفسها على أولويات تلك البرامج الحزبية.

كما فرضت نتائج الانتخابات وضعاً غير مألوف يحدث للمرة الأولى وهو تقارب عدد الأصوات بين الحزبين الكبيرين اللذين فى ألمانيا وهما الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى يرأسه جيرهارد شرودر والحزب المسيحى الديمقراطى والذى ترأسه أنجيلا ميركل حيث تفوق الأخير بنسبة هزيلة من الأصوات لا تتعدى ٣٪.

هذا الأمر فتح مرحلة جديدة من الصراع حول اتجاه كل من الحزبين لإقامة ائتلاف بين حزبه وحزب أو أكثر من بين الأحزاب الصغيرة ليحصل لنفسه عن طريق هذا الائتلاف على أغلبية فى المقاعد البرلمانية تضمن له التفوق على المعارضة البرلمانية بما يمكنه من طرح سياسته والتصويت بالموافقة عليها واستصدار التشريعات والتنظيمات المنفذة لتلك السياسات.

فبينما اتجهت أنجيلا ميركل إلى التلويح بخفض الضريبة على المبيعات تشجيعاً للتجارة الداخلية كركيزة لدعم التصدير فان برنامج حزب شرودر تمسك بالإبقاء على ضريبة المبيعات مستنداً إلى أن صادرات ألمانيا عن العام الحالى كانت الأكبر فى تاريخها على الإطلاق.

وسواء أتى الائتلاف المنشود لأى من الحزبين بالفوز بتشكيل الحكومة فان على المستشار الألمانى القادم أن يواجه مجموعة من المشاكل بحلول غير تقليدية يظهر مردودها فى فترة قصيرة حتى يستعيد حزبه الثقة الشعبية من قبل الناخب الألمانى الذى يتمتع بحس سياسى اقتصادى مرهف.

تأتى البطالة على رأس قائمة الاولويات حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل أكثر من خمسة ملايين فرد يقع الثلث منهم فى الجزء الغربى من ألمانيا بينما يقع ضعفهم فى الجزء الشرقى من ألمانيا.

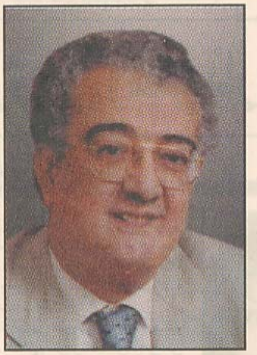

دكتور مهندس نادر رياض

كاتب المقال رجل صناعة
رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة

وفيما يخص قضية التعليم والتأهيل المهنى والتدريب وإعادة التدريب والتعليم العالى فهى أمور يدور حولها جدل كبير، إذ أن الفاتورة التى تتحملها الحكومة ضخمة بما يثقل كاهل الخزانة الألمانية إلا أن البطالة لا تسمح بأى تساهل فى حجم الخدمات المؤداة فى هذا المجال.

كما أن فاتورة التأمين الصحى وأعباء العلاج خصوصاً فى شرائح العمر المتقدمة قد بلغت حداً كبيراً جداً بالمفاوضات الدائرة بين المستشفيات من جانب وشركات التأمين الصحى من جانب آخر والحكومة كوسيط مشترك ووصلت إلى طريق مسدود لا تستطيع فيه رفع شرائح التأمين الصحى وكذا لا تستطيع فيه التخفف من خدماتها الصحية المغطاة تأمينياً.

أما على جانب الصناعات الثقيلة وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة فهناك العديد من المشاكل التى على الحكومة القادمة أن تواجهها فبينما نجحت أمثلة على المستوى الألمانى والأوروبى من الخصخصة والتعاون الدولى مثل خصخصة سكك الحديد الألمانية فى مجال التشغيل والإدارة والقطارات مع بقاء مسارات السكك الحديدية مملوكة للدولة وكذا نجح مشروع إنشاء الطائرة العملاقة ايرباص المكونة من دورين والتى تحمل ٨٠٠ راكب بالتعاون الألمانى الفرنسى الأسبانى لتصل هذه الطائرة إلى تفوق يتعدى ما بلغته صناعة الطائرات الأمريكية بمراحل ، إلا انه على الجانب الآخر فان الصناعات الثقيلة وصناعة البرمجيات والتحكم من بعد والكمبيوتر قد تأخرت تأخراً ملحوظاً بفعل النتائج السلبية التى نجمت عن حالات الخصخصة وانتقال الملكية التى لحقت بها .

باختصار فإن هناك ضرورة ملحة لإعادة ترتيب البيت الألمانى من الداخل وهو الأمر الذى يدق بقوة على أبواب الحكومة الألمانية القادمة فى وقت تعلو فيه معدلات عدم الرضا بين الشعب الألمانى من حيث العلاقة بين الأجور والأسعار.

ولعل العلاقات المصرية الألمانية والتى اتسمت بالتعاون ودفء العلاقة على مدى العصور السابقة دون استثناء تجعل من تطلعنا للمرحلة القادمة من الحكم فى ألمانيا بالترقب الذى لا يخلو من الاهتمام والحرص على التقدم الألمانى الأوروبى إذ أن فى تقدم ألمانيا دعم للتقدم فى مصر وعكس ذلك صحيح من أن التقدم المصرى داعم للتقدم الألمانى من واقع أن مصر تقع فى الردهة الخلفية لألمانيا الأوروبية ، وان حجم التبادل التجارى المصرى الألمانى الذى يأتى فى المرتبة الثانية عربياً شهد تحسناً كبيراً هذا العام مما يبشر بحدوث انطلاقة ملموسة عام ٢٠٠٦.

جريدة الأخبار ٢٠٠٥/١٠/٥